

النظام العالمي الجديد للإعلام و الاتصال

ميتوش نوال
مستشارة مكلفة بالإعلام العلمي و التقني
mebtouche@mail.cerist.dz

ملخص: تعد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (SMSI)، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الحدث الرئيسي الثالث في تاريخ المجتمع الدولي الخاص بقضايا المعلومات والاتصالات. حيث عقد الاجتماع الأول في عام 1948، مع صياغة واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المادة 19 الذي يكرس من خلالها حرية الرأي والتعبير، و تلقي المعلومات و الأفكار ونقلها بغض النظر عن الحدود و بأية وسيلة كانت. و كان الحدث الرئيسي الثاني في 1970، عندما التقت حركة دول عدم الانحياز حول القضايا ذات الصلة، مطالبة منظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو بإنشاء نظام جديد للمعلومات والاتصالات (NOMIC) الذي صادقت عليه منظمة اليونسكو في 22 نوفمبر 1978. وأنشأت ذات المنظمة لجنة دولية لمناقشة قضايا الاتصالات في العالم برئاسة الأيرلندي، شون ماك برايد. حددت اللجنة عددا من المشاكل الخاصة بمجتمع المعلومات أهمها اختلال التوازن بين الشمال / الجنوب.

Résumé: Le sommet mondial sur la société de l'information (SMSI), est le troisième événement majeur dans l'histoire de la communauté internationale sur les questions de l'information et de la communication. La première réunion a eu lieu en 1948, avec l'élaboration et l'adoption de la Déclaration universelle des droits de l'homme. L'article 19 garanti la liberté d'opinion et d'expression, la reception des informations sans considération de frontières et par n'importe quel moyen. Le deuxième événement principal en 1970, traite la position du mouvement des pays non-alignés sur des questions de l'information et la communication, exigeant à l'Organisation internationale pour l'éducation, la science et la culture de mettre en place un nouveau système d'information et de communication (NOMIC), qui a été ratifiée par l'UNESCO le 22 Novembre 1978. L'organisation a mis en place une commission internationale pour discuter des enjeux de la communication dans le monde, sous la direction de l'Irlandais Sean MacBride. La commission a identifié un certain nombre de problèmes pour la société de l'information, dont le déséquilibre nord / sud.

Abstract: The World Summit on the Information Society (WSIS), is the third major event in the history of the international community on issues of information and communication. The first meeting was held in 1948 with the development and adoption of the Universal Declaration of Human Rights. The article 19 guarantees the freedom of opinion and expression, and the receipt of information regardless of frontiers and by any means. The second main event in 1970. Concerns the position of the movement of non-aligned countries on issues of information and communication, requiring the International Organization for Education, Science and Culture to set up a new system of information and communication (NWICO), which was ratified by UNESCO on 22 November 1978. The organization has established an international commission to discuss issues of communication in the world, under the direction of the Irish Sean MacBride. Commission has identified a number of problems for the information society, including the north / south imbalance.

مقدمة

الإعلام بوسائله المتعددة من صحافة وإذاعة وتلفاز يؤثر تأثيرا كبيرا في توجيه الرأي العام. إنه وسيط التغيير. فهو الذي يخلق وعيا لدى المجتمع، وهو الذي يشرح ويبيش بالتغيير وهو الذي يروج لأفكار المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية. والإعلام مرتبط بالسلطة: وهي سلطة سياسية في الدول الاشتراكية وفي بعض الدول النامية وهي سلطة اقتصادية ضاغطة كما هو الحال في الدول الرأسمالية. ولكنه أداة جارحة إن لم يحسن القائمون على استخدامه الاستعمال و كان بالتالي ضرره أكثر من نفعه.

تعد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (SMIS)، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الحدث الرئيسي الثالث في تاريخ المجتمع الدولي الخاص بقضايا المعلومات والاتصالات. حيث عقد الاجتماع الأول في عام 1948، مع صياغة واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المادة 19 الذي يكرس من خلالها حرية الرأي والتعبير، و تلقي المعلومات و الأفكار ونقلها بغض النظر عن الحدود و بأية وسيلة كانت. و كان الحدث الرئيسي الثاني في 1970، عندما إلتفتت حركة دول عدم الانحياز حول القضايا ذات الصلة، مطالبة منظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو بإنشاء نظام جديد للمعلومات والاتصالات (NOMIC) الذي صادقت عليه منظمة اليونسكو في 22 نوفمبر 1978. وأنشأت ذات المنظمة لجنة دولية لمناقشة قضايا الاتصالات في العالم برئاسة الايرلندي، شون ماك برايد، (الحائز على جائزة نوبل للسلام في عام 1974 ومؤسس منظمة العفو الدولية)، وحددت اللجنة عددا من المشاكل الخاصة بمجتمع المعلومات أهمها اختلال التوازن بين الشمال / الجنوب. موقف دول عدم الانحياز دعم من طرف كتلة السوفيياتي. في سياق الحرب الباردة و السياق نحو التسليح، قد تدهورت المناقشة داخل منظمة اليونسكو إلى تسييس النقاش، و ظهرت أزمة بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب مما أدى إلى مغادرة الولايات المتحدة وبريطانيا وسنغافورة، بعد أن صنفت هذه الدول الكبرى أن هذه المنظمة باتت تولي الدول النامية كثيرا من عطفها واهتمامها¹

منذ سنوات عديدة إذن، تبلورت فكرة "نظام عالمي جديد للإعلام و الاتصال" وعلى الرغم من نشر تقرير لجنة ماك برايد² في عام 1980، فإنه لم يكتسب حتى الآن نفس تأثير الدعاية وقوة تعبئة من "نظام اقتصادي دولي جديد" بالرغم أنه امتدادا له و أحد من شروطه من الناحية الثقافية.

مدخل إلى النظام العالمي الجديد للإعلام و الإتصال

1- مفاهيم عامة حول النظام العالمي الجديد للإعلام

و جاء مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام و الإتصال في قرار الجمعية العامي للأمم المتحدة تحت رقم 201/35، و الذي ينص: "واعتراف الجميع على ضرورة العمل معا من أجل إنشاء N.O.M.I.C. يستند، من بين أمور أخرى، على حرية الحركة ونشر على نطاق أوسع وأكثر توازنا للمعلومات، والتي تضمن تنوع مصادر المعلومات وحرية الوصول إلى المعلومات، وبصفة خاصة على وجه الخصوص، ثمة حاجة ملحة لتغيير تبعية للبلدان النامية في مجال المعلومات والاتصالات، وذلك في النظام الجديد ويجب أن تسهم أيضا في تعزيز السلام والتفاهم الدولي ..."³ و من ثم، يقصد بالنظام العالمي الجديد للإعلام و الإتصال: التدفق الحر و المتوازن للمادة

¹ Médias, liberté d'expression et droit à la communication dans la société de l'information/Marc Raboy

² من بين نقاط تقرير لجنة ماك برايد "إزالة العقبات الداخلية والخارجية التي تعارض برنامج متطوعي الأمم المتحدة - تدفق حر لنشر متوازن على نطاق أوسع وأفضل للمعلومات و الأفكار - إرادة صادقة من الدول المتقدمة مساعد الدول النامية على تحقيق هذه الأهداف "

Nouvel ordre mondial de l'information et communication/Serge Sur, in : annuaire français de droit international, vol.27, 1981, p55 (www.persée.fr consulté le 26 mars 2012 a 14h30

³ مرجع سابق ص. 54

الإعلامية, فهو يعتمد أساسا على مبادئ حرية الصحافة والرأي والتدفق الحر الواسع المتوازن للإعلام وحرية بلوغ المصادر و بث الإعلام وتأويل الأحداث وكذلك حق الرد والتصويب.¹

ان النظام الاعلامي الجديد يقوم علي المبادئ الديمقراطية واقامة علاقات دولية وعلي مبدا المساواة في مجال الاعلام بين الدول النامية والدول المتقدمة. ولتحقيق اكبر قدر من التوازن , ويعطي فرص اكبر لنشأة المؤسسات الاعلامية الخاصة او الحرة المدعمة من الحكومات الوطنية ولتحقيق رفاهية شعوبها والمجتمع العالمي. وفي نفس الوقت يهدف هذا النظام الاعلامي الي سد الفجوة المعلوماتية التي تزداد يوما بعد يوم بين الدول المتقدمة والدول النامية.

و من ناحية المصطلحات المستعملة في هذا الشأن , فقد ورد هنالك إختلاف بين المختصين, هل هو نظام عالمي أم دولي للإعلام؟

معظم المختصين يرون أن مصطلح "عالمي" هو الأنسب, و تبريرهم في ذلك يكمن في:
-إن كلمة دولي INTERNATIONAL يقصد منها في بعض اللغات: العلاقات في مستوى الدول والحكومات وفي هذا تحديد غير مناسب.
-إن كلمة عالمي MONDIAL هي أشمل وتسمح بتجاوز الإطار الرسمي إلى كل الوسائل والهيكل غير الحكومية أو الدولية أي للمؤسسات الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها.²

¹النظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مسمودي.- سلسلة الكتب الثقافية- كويت.-1985.-ص.11

²النظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مسمودي.- سلسلة الكتب الثقافية- كويت.-1985.-ص.10

2- أسباب و دوافع إقامة النظام العالمي الجديد للإعلام و الإتصال

كان للدعوة إلى إيجاد نظام عالمي جديد للإعلام أسباب تتمثل في اختلال حجم الأنباء و المعلومات التي يصدرها العالم المتقدم و يوجهها إلى بلدان العالم الثالث عن طريق وكالات الأنباء التي لم تكن تولي أنباء دول العالم الثالث أهمية تذكر . فإذا أوردت بعضا منها فلا بد أن تدخل عليها التحوير و التشويه فتظهر مجتمعات البلدان النامية في ظهر غير لائق إذ لم يكن يعنيه من أخبار تلك البلدان سوى الانقلابات العسكرية و الاضطرابات التي قد تحدث هنا وهناك , و الأزمات التي يتسبب الغرب نفسه في كثير منها . كما « أن نظام الإعلام الراهن يمثل نوعا من بقايا الاستعمار السياسي و الاقتصادي و الثقافي ينعكس غالبا على تفسير الأنباء المتعلقة بالبلدان النامية » .

ليس هذا فحسب , بل إن هناك وجها آخر للسيطرة , وهو احتكار الإعلان الذي تمارسه وكالات الإعلان الكبرى في أجزاء عديدة من العالم حيث تعمل بنفس الأسلوب الذي تتبعه شركات وسائل الإعلام العالمية , و هذا يشكل ضرر يتمثل في معارضة التطور الاجتماعي الذي تمارسه المؤسسات التي تعمل في الدعاية . هذا فضلا عما يمثله الإعلان في المجالات و برامج التلفزيون من سيطرة ثقافية و نوع من التنقيف يأتي من الخارج إلى البلدان النامية فيسيء إلى ثقافتها الوطنية و يتعارض مع قيمها و جهودها الإنمائية .

إن نظام الإعلام الدولي الحالي إذن يتسم باختلال عميق بين البلدان المتقدمة و النامية . و من خصائص الاختلال هذا أن البلاد المتقدمة تسيطر على دورة المعلومات من البداية إلى النهاية و تؤثر هذه السيطرة في النظام الراهن للاتصالات فيما بين الدول على الأحداث أي وكالات الأنباء و الإذاعة و التلفزيون و الأفلام و الصحف و المجالات و النشر و الكتب و المجالات المصورة الواسعة الانتشار و بنوك البيانات و مؤسسات الإعلان .

و بلدان العالم الثالث تدرك هذه المخاطر و غيرها . و قد ساعدت المؤتمرات الدولية التي عقدت لهذا الغرض أو التي كان للإعلام نصيب من اهتمامها على توضيح التدابير الواجب اتخاذها من أجل إقامة نظام دولي جديد للإعلام يعالج أوجه النقص في النظام العالمي الراهن .

و تباينت ردود الفعل في الغرب لجهود البلدان النامية الرامية إلى إقرار نظام عالمي جديد للإعلام : فمنها من قال بأن الدعوة مشروعة و لا يصح مقاومتها ومنها من وصف الدعوة بأنها مؤامرة جوفاء على الحريات من نسيج أعداء الغرب و بأنها محاولة من حكومات البلدان غير المنحازة لإحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام المحلية و الأجنبية العاملة لديها . و من المعارضين الغربيين من يدافع عن النظام الحالي بقوله إنه يتيح للإنسان الاطلاع على ما يشاء من الأنباء يوميا بفضل استعمال الوسائل التقنية المتطورة , و اطمئنانه إلى رجال إعلام مختصين و هم يهتمون بالبلدان النامية بافتقارها إلى الخبرات لمهنية , و بأن حكوماتها لا تسمح بقدر من الديمقراطية يتيح الفرصة لرجال الإعلام الأحرار لإبداء آرائهم بحرية .

و السبب في ذلك يرجع إلى المكانة الكبيرة التي تحظى بها قطاعات الإعلام بمختلف أشكالها و أنواعها في البلدان التي بلغت درجة عليا في التطور الصناعي و استعمال التقنية الحديثة , حيث أن نسبة هذه الأنشطة التي كان حجمها منذ قرن لا يزيد عن 2% من مجموع الأنشطة القومية في بلاد مثل الولايات المتحدة قد ارتفعت الآن إلى حوالي 66%¹

فكانت نقطة البداية مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي انعقد في سنة 1973 بالجزائر و تمثل أهم حدث فيه الكلمات العميقة التي أدلى بها آنذاك الرئيس الحبيب بورقيبة حول العمل الإعلامي في الخارج حيث قال « إن الأصابع الخفية لا تنفك ساعية لطمس بصيرتنا و إطفاء نور عقولنا و توجيه حركتنا و ضبط أذواقنا و خلق حاجاتنا .. وهي تستحوذ على العقول و تخنق ملكة الخلق و الإبداع و تنال من حرية التفكير و العمل .. فعلى حركة عدم لانحياز أن

(1) النظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مصمودي .- سلسلة الكتب الثقافية- الكويت .- 1985 .- ص. 18.

تعني كل العناية مشاكل الاتصال حتى تتبع بكل يقظة الآفاق العجيبة التي تفسحها التقنية الحديثة والأقمار الصناعية في ميادين الخلق والإبداع¹». كان هذا الخطاب بالنسبة لرجال الإعلام والصحافة هذا النداء الثوري بمثابة إشارة الانطلاق للدخول في معركة التحرير الإعلامي والثقافي بعد التخلص سياسيا من الاستعمار.

3- تاريخ النظام العالمي للإعلام

إن الأبعاد التاريخية لمشكلات الإعلام والعوامل التي أدت إلى فكرة النظام العالمي الجديد للاتصال تعود إلى زمن طويل وقد بدأت مناقشة البعض من جوانب الموضوع على المستوى الدولي منذ بداية القرن في إطار عصبية الأمم بجنيف، ثم عرض الملف من جديد على بساط البحث على أثر إنشاء هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان للوزير الفلبيني لوساذ فضل السبق في طرح موضوع الاختلال الإعلامي ضمن تقرير قدمه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وقد أشار في ذلك التقرير إلى وجود مناطق جغرافية مخطوطة إعلاميا ومناطق أخرى أكثر اتساعا تشكو النقص والعجز. كما ألقى على انعدام العدل والأنصاف فيما يخص توزيع ذبذبات البث الإذاعي أو الطيف الكهرومغناطيسي. واستنتج من كل ذلك أن حرية الإعلام لا معنى لها في حالة انعدام التكافؤ من حيث الوسائل بين مختلف البلدان المناطق الجغرافية. وقد أبرز في هذا التقرير مجموعة من الطول الملائمة لتحسين الأوضاع إلا أن الأحداث أكدت فيما بعد أن هذا الكشف والدراسات التي تلتها على مستوى المنظمات الدولية المختصة لم يكن لها الوقع الكافي للحث على العمل الإصلاحي المناسب. لذلك بقيت كل المحاولات الإقليمية أو القطاعية محدودة المفعول طيلة حوالي عشرين سنة ولم يكن لها وقع يذكر. وكان المنطلق الحقيقي في سنة 1973 حيث اهتمت قمة عدم الانحياز بموضوع الإعلام والاتصال اهتماما خاصا. (1)

1- قمة الجزائر 1973

فد وقع التعبير على تحسين شكل ومحتوى الإعلام لأول مرة من قبل الأوساط السياسية العليا لبلدان السائرة في طريق النمو أثناء انعقاد القمة الرابعة لرؤساء دول حكومات بلدان عدم الانحياز بالجزائر في سبتمبر سنة 1973. وخلال هذه الندوة أكدت بلدان عدم الانحياز على ضرورة الشروع في إعداد خطة عمل مشتركة في ميدان الاتصال الجماهيري لضمان تبادل الأفكار وتداول الأخبار المتعلقة بالإنجازات المحققة وذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلام. كما عبرت الندوة عن انشغال البلدان غير المنحازة بوضع خطة ترمي إلى تبادل التجارب في مادة الإعلام. وأوصت الندوة على وجه الخصوص ب:

-إعادة تنظيم مسالك الاتصال الإعلامي الحالي الموروثة عن الماضي الاستعماري والتي عاقت لحد الآن الاتصالات الإعلامية الحرة والمباشرة والسريعة بين هذه البلدان.

-إلى لمبادرة باتخاذ إجراءات مشتركة بغية مراجعة الاتفاقات لمتعددة الأطراف وتيسير اتصالات أسرع وأقل تكلفة فيما بينها.

2- قمة تونس 1973

(2) ¹المرجع السابق

صرح كاتب الدولة للإعلام -آنذاك- إن الهدف من الملتقى هو "التفكير في تصور عالمي جديد للإعلام ووضعه في خدمة البلدان غير المنحازة نظرا إلى أن وضعها الاقتصادي يقتضي تضامنا واسعا وتعاوننا أشمل في كل الميادين" إن تحرير الإعلام في بلدان عدم الانحياز وفي كل البلدان السائرة في طريق النمو يعكس الفائدة الأساسية لشعوبها من أجل تحريرها اقتصاديا وسياسيا ويمثل بالتالي عنصرا جوهريا في نشاطات هذه البلدان التي تكافح في سبيل الاستقلال والمساواة والتعاون بين كافة شعوب العالم في نطاق احترام السيادة الوطنية لكل بلد.

-إن وسائل الإعلام ينبغي لها أن تساعد على القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان وعلى إبراز أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الاقتصاد العالمي.

-بذل مجهود خاص لصد التأثير السيئ لوسائل الإعلام الأجنبية التي تتعارض مع تطلعات بلدان عدم الانحياز ومطامحها.

3- ندوة وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ليمبا- يوليو 1975

إنشاء هذا المجمع المحاولة الأولى لبلدان عدم الانحياز بقصد تجسيد توصيات قمة الجزائر التي أبرزت ضرورة بعث نظام تبادل إعلامي جديد بين وكالات أنباء دول عدم الانحياز.

وأثناء هذه الندوة تقرر دعوة الدول الأعضاء في الحركة للعمل على:

- مراجعة تسعيرة التلغرافات الصحافية وإقرار اتصالات إعلامية متبادلة أيسر تكلفة وإسراع.
- التعاون على إعادة تنظيم وسائل الاتصال التي ما زالت في حالة تبعية أو تمثل إرثا استعماريًا يعوق المواصلات المباشرة والسريعة بين دول عدم الانحياز.
- تبادل الأخبار وتوزيعها فيما يتعلق بالإنجازات الوطنية بواسطة الصحافة والإذاعة والتلفزة ووسائل التوزيع الكبرى.
- تعميم التجربة المكتسبة في مادة الإعلام الجماهيري بتنظيم زيارات متناوبة لبعثات الخبراء في وسائل الإعلام وبتبادل البرامج الإذاعية والتلفاز والأفلام والكتب.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للإسراع بشراء جماعي لأقمار الاتصال وإعداد نظام تسيير يتيح استعمالها.

4- قمة كولومبو -أغسطس 1975

أثار رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعون بعد شهر في كولومبو التباين الكبير الذي ما انفك يتسع بين إمكانيات الاتصال لبلدان عدم الانحياز ونظيرها في البلدان المتقدمة. وهو تباين ورثوه عن الماضي الاستعماري.

وقد كان من نتيجة ذلك خلق وضعية تبعية وهيمنة جعلت أغلب البلدان تقتصر على التلقي السلبي لإعلام منقوص ومشوه ومبني على الأفكار المسبقة فوجب إذن معالجة هذا الاختلال الخطير والمبادرة فورا باتخاذ الإجراءات الضرورية .

5- الندوة الوزارية لبلدان عدم الانحياز - دلهي الجديدة -يوليو 1976 .

دعت ندوة وزراء الإعلام ومديري وكالات الصحافة المنعقدة بنيدلهي رؤساء دول بلدان عدم الانحياز إلى إنشاء مجمع لوكالات الأنباء.

ففي إعلانها السياسي أكدت الندوة على « إن إرساء نظام عالمي جديد في كل ميادين الإعلام والاتصال الجماهيري لا يقل أهمية عن نظام اقتصادي عالمي جديد .» وصادقت الندوة كذلك على مخطط العمل الذي أوصى به الملتقى المنعقد بتونس والمتمثل بالخصوص في:

- تشجيع ومساعدة مجمع وكالات الأنباء لبلدان عدم الانحياز مثلما تصوره القرار الذي صادقت عليه الندوة.
- توطيد التعاون المتبادل الثنائي والجماعي بين وكالات الأنباء التابعة لبلدان عدم الانحياز. وإيلاء أهمية خاصة لتبادل الأخبار فيما بينها.
- العمل على إعادة ترتيب أنظمة الاتصالات اللاسلكية لبلدان عدم الانحياز بغية الحصول على تداول للأخبار سريع ويسير الكلفة وناجع.

6- قمة هافانا-سبتمبر 1979 .

أكدت القمة التوجهات المصادق عليها في الاجتماعات الماضية. كما حددت الاختيارات التي ينبغي لبلدان عدم الانحياز أخذها بعين الاعتبار.

ويؤكد القرار الذي صادقت عليه اللجنة السياسية بالخصوص أهمية الكفاح من أجل إرساء علاقات عالمية جديدة وإحلال النظام الدولي الجديد في ميدان الإعلام. وسجلت القمة بارتياح أن بلدان عدم الانحياز- بوسائلها الخاصة وفي إطار التعاون والتضامن فيما بينها- استطاعت أن تتخذ إجراءات هامة بنية تطوير طرق إعلامها الخاصة، ووسائل إبلاغها الكفيلة بتحقيق استقلالية أكبر وتدعيم مصادرها الوطنية، والسماح لها بالمساهمة النشطة والواسعة في أنظمة الاتصالات والتعاون على صعيد عالمي.

وحدد نفس القرار الأعمال الواجب القيام بها في المستقبل لضمان توزيع أوسع للأخبار وتعاون بين وكالات الصحافة، وتكثيف تبادل الجرائد والمجلات والمطبوعات وتطوير استعمال الوسائل السمعية والبصرية، والتعاون في ميادين الإذاعة والتلفزة والسينما، وتكوين الإطارات الفنية والصحفية وجمعيات الصحافة، وكذلك رسم استراتيجية مشتركة في ميدان المواصلات اللاسلكية.

لقد أرسيت القواعد الأولى لمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام في المؤتمر الحادي والعشرين من خلال لائحة بلغراد المصادق عليها في شبه إجماع بعد أخذ ورد ومفاوضات طويلة. وقد ورد في اللائحة 4-19 لعام 1980 ما يلي:-

فحوى لائحة بلغراد:

يرى مؤتمر اليونسكو أن:

أ- هذا النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يستند إلى الأسس التالية :

- 1- القضاء على اختلال التوازن وأوجه التفاوت التي يتسم بها الوضع الراهن.
 - 2- إزالة الآثار السلبية لبعض الاحتكارات العامة
 - 3- تعدد مصادر المعلومات وقنوات الإعلام.
 - 4- حرية الصحافة والإعلام.
 - 5- تمتع الصحفيين وجميع المهنيين العاملين في وسائل الاتصال بحرية لا تنفصل عن المسؤولية.
 - 6- تدعيم قدرة البلدان النامية على التوصل إلى تحسين وضعها الخاص ولا سيما عن طريق التزودها بالمساعدات وتدريب أطرها وتحسين بنائها الأساسية، وجعل وسائل الإعلام والاتصال الخاصة بها قادرة على الوفاء باحتياجاتها وتطلعاتها.
 - 7- الرغبة الصادقة من جانب البلاد المتقدمة في مساعدتها على بلوغ هذه الأهداف.
 - 8- احترام الذاتية الثقافية لكل أمة وحققها في إعلام الرأي العام العالمي صالحها وأمانها وقيمها الاجتماعية والثقافية.
 - 9- احترام حق جميع الشعوب في الاشتراك في التبادل الدولي للمعلومات على أساس المساواة والعدالة والمصلحة المتبادلة.
- تلقتي هذه المبادئ المنصوص عليها في هذه اللائحة إلى حد ما مع مطامح البلدان النامية بشأن نظام جديد أكثر عدلا وتوازنا ويعتمد مبادئ الحرية والإسهام في توسيع رواج الإعلام والآراء¹.

¹النظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مسمودي.- سلسلة الكتب الثقافية- كويت.-1985.-ص.33

2- تأثير إختلال توازن الإعلامي على البلدان النامية

• الهيمنة الغربية : معسكر الغرب

بالنسبة للبلدان النامية , هناك بعض النظم الوطنية للاتصال الجماهيري تعمل جاهدة لإيجاد نوع من التوازن، خاصة في الوسائل التقنية: التلفزيون والإذاعة , توسيع الشبكة، والتدريب على القيادة. بالتالي تصبح المعلومات والرسائل المستوردة تشكل الاستثناء، بينما المعلومات المنتجة محليا تكون عي القاعدة .ولكن ومع ذلك يبقى تلفزيون والسينما والصحافة تهيمن عليها الدول الغربية المتقدمة والقوة الاستعمارية السابقة. و من ثم، تتبثق فكرتين أساسيتين:

- (1) تعتبر المعلومات البضائع الخاضعة لقانون السوق، تماما مثل أي منتج.
- (2) وراء مبادئ تجارية تختبئ مصالح الأيديولوجية خاصة بالدولة والقطاع الخاص معا.

بصفة عامة , هذه الأفكار تأخذ معناها الحقيقي من الدافع الأساسي للبلدان المصدرة للمادة الإعلامية, و هو الدافع السياسي.

بالنسبة للبلدان المهيمنة لا يمكن تصور السياسة الخارجية دون الإعلام. و غالبا ما تكون البلدان النامية محل صراعات بين هذه الدول باعتبار الأرض الخصبة لنشر متوجاتها المعلوماتية .

فرنسا مثلا تشارك رسميا منذ عام 1957، بعد إنشاء مؤسسة ثقافية لتسهيل تداول الصحافة الفرنسية في البلدان الاستعمارية . ففي عام 1978 بلغ الرصيد الثقافي للكتاب إلى 13000000 فرنك فرنسي. أما بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية، أنشأت الوكالة الوطنية للاتصالات (خدمة الدعاية الرسمية) الرئيسي الجسم "صوت أمريكا" تتلقى ميزانية سنوية تبلغ 200 مليون دولار، و هي تنقل في 50 لغة منذ العديد من المحطات تقع في جميع أنحاء العالم.

في الواقع الصحافة مدعمة من قبل مجموعات قوية (لوبيات, رجال أعمال...), ويكمن تلخيص تأثيرها في عبارة "من يقرأ الفرنسية : يفكر فرنسية و يشتري فرنسية"¹

¹ Aspect nouvel ordre mondial de l'information/Ahcn-Djaballah Belkacem, OPU.-Alger.-1980.-p.79

الاختلال نظام الإعلام والاتصال الجماهيري بالنسبة لشعوب البلدان النامية يفسر عن طريق وجهتين:
1- ينظرون إلى الغرب الجد متطور بالصورة التي رسمها الغرب بنفسه لنفسه
3- ينظرون إلى أنفسهم بالصورة التي رسمها الغرب لهم. في هذا الصدد الأستاذ جاب الله يتحدث عن الاغتراب¹

1-تأثير من الناحية السياسية

على الصعيد السياسي, يتخذ هذا الإختلال عدة أشكال:

اختلال كمي و كيفي بين الشمال والجنوب:

نشأ هذا الاختلال عن التفاوت بين حجم الأنباء و المعلومات الصادرة عن العالم المتقدم و الموجهة إلى البلاد النامية وحجم التدفق في الاتجاه المعاكس. ويصدر ما يقارب 80 % من تدفق الأنباء العالمي عن الوكالات العالمية الكبرى غير أن هذه الوكالات لا تركز لأنباء البلاد النامية إلا نسبة تتراوح بين 20% و 30 % من تغطيتها الإعلامية على الرغم من أن البلاد النامية تشكل ما يقارب من ثلاثة أرباع البشرية. وينجم عن هذا احتكار واقعي حقيقي من جانب البلدان المتقدمة.

أما بالنسبة لنوع الأخبار, فالبلاد المتقدمة لا تنتج سوى معلومات القابلة للبيع كالتى تخص الحروب و الانقلابات و فوضى في البلاد النامية. و أحسن مثال على ذلك الأخبار التي بثها التلفزيون الأمريكي خلال حربها على العراق أو أخبار الدول العربية إبان ثروات الربيع العربي.

بالنسبة لجاك كايزر الصحافة الغربية باعتبارها المرآة التي تعكس ما يجري في الخارج , غالبا ما تظهر في صورة ناقصة، خاطئة ومضللة . لكن من جهة أخرى, قد تلعب دور في العلاقات الدولية محدد يتمثل في بث أخبار من شأنها تأثير على الرأي العام²

عدم مساواة في موارد المعلومات:

وهناك عدم مساواة في توزيع طيف الذبذبات الإذاعية بين البلاد المتقدمة والنامية. فالأولى تسيطر على حوالي 90 % من أصل الطيف بينما لا تملك البلدان النامية الوسائل التي تحميها من الإذاعات الأجنبية. وكثيرا ما يصعب عليها أن تنافسها ولا سيما أن بعض هذه الإذاعات ترسل من محطات واقعة داخل بلاد نامية. وفيما يتعلق بالتلفزيون فلا يقتصر الأمر على أن 45 % من البلدان النامية لا تملك تلفزيونا خاصا بها. بل إن هذا التفاوت يزداد حدة عندما نلاحظ أن هذه البلاد يذاع ويعرض فيها عدد كبير من البرامج المنتجة في البلدان الصناعية.

هيمنة فعلية ورغبة في السيطرة:

وتتضح مثل هذه الهيمنة والسيطرة في عدم الاهتمام الملحوظ لدى وسائل الإعلام في البلدان المتقدمة ولاسيما في الغرب بمشكلات البلدان النامية واهتماماتها وتطلعاتها. فهي تقوم على القوة المالية والصناعية والثقافية والتكنولوجية. وينجم عن ذلك اعتبار معظم البلاد النامية مجرد مستهلكة للمعلومات التي تباع مثل أية سلعة أخرى. وتمارس هذه الهيمنة وتلك السيطرة في المقام الأول عن طريق التحكم في تدفق المعلومات الذي تختاره و تمارسه الوكالات غير الوطنية العاملة دون عائق في معظم البلدان النامية والذي يقوم بدوره على التحكم في التكنولوجيا كما يتمثل ذلك في التوابع الصناعية لشبكات الإعلام التي تسيطر عليها كليا الاحتكارات الدولية الكبرى.

فالصحافة الفرنسية بصفة عامة, لا تهتم كثيرا بمشاكل البلدان النامية, إلا عندما يكون القراء مهتمون و متتبعون لهذه المواضيع , هنا يجد الصحفي نفسه مجبر للكتابة عن ذلك , أو اعتبارا لما تملّي عليه التزاماته السياسية¹.

¹ la même source .-p.82

² Aspect nouvel ordre mondial de l'information/Ahcen-Djaballah Belkacem, OPU.-Alger.-1980.-p.85

نقص في المعلومات عن البلدان النامية:

تنتقل أخبار الأحداث الجارية في البلاد النامية إلى العالم عن طريق وسائل الإعلام العالمية. وهذه البلاد في الوقت ذاته «تحاط علمياً» باستمرار بما يجري في الخارج عن طريق نفس القنوات. وتفرض وسائل الإعلام العالمية طريقتها الخاصة في تصويرها للعالم على البلدان النامية. وكثير ما تسعى تلك الشبكات فضلاً عن ذلك إلى إظهار هذه المجتمعات عندما تهتم بها فعلاً-في صورة مجحفة إلى أقصى حد بأن تركز على الأزمات والاضطرابات والتظاهرات والانقلابات العسكرية.. الخ أو حتى تعرضها للسخرية. وإذا حدث وأظهرت صحافة البلاد الصناعية مشكلات العالم الثالث وإنجازاته وتطلعاته بصورة موضوعية فإنما يكون ذلك في شكل ملاحق أو أعداد خاصة تتقاضى مقابلها مبالغ باهظة.

رسائل لا تناسب المناطق التي تنشر فيها:

وقد تتجاهل وسائل الإعلام الكبرى الأنباء الهامة عمداً مفضلة معلومات أخرى تهتم الرأي العام في البلد الذي تنتمي إليه الوسائل المعنية. وترسل هذه الأنباء إلى البلدان المتعاملة معها والواقع أنها تفرض تلك الأنباء عليها على الرغم من أن قراء ومستمعي هذه البلدان لا يهتمون بها. ولا تأخذ وسائل الإعلام الجماهيرية والعاملون بها في الحسبان الأهمية الموضوعية الحقيقية للرسالة الإعلامية. وتغطيها للأنباء تلبية الحاجات الوطنية لبلدانها الأصلية.

وهي تغفل أيضاً تأثير أنبائها فيما وراء حدودها الخاصة. وهي تتجاهل حتى الأقليات الهامة والجاليات الأجنبية التي تعيش في أراضيها الوطنية والتي تختلف احتياجاتها فيما يتعلق بالمعلومات عن احتياجات أهل تلك البلدان. وعليه لا يمكن إغماض الأعين عن أن نظام الإعلام الراهن القائم كما هو اليوم على تركيز شبه احتكاري للقوة في مجال الاتصال في أيدي قلة من الأمم المتقدمة يعجز عن تلبية تطلعات المجتمع الدولي الذي يعاني من حاجة ملحة إلى نظام يستطيع حفز حوار أفضل. حوار يجري بروح الاحترام المتبادل والكرامة.²

1-تأثير من الناحية الاقتصادية

على مستوى السلوك الاقتصادي، نلاحظ هناك تأثير، و هو نتيجة عاملين :

- عامل ميكانيكية الرسائل إعلامية
- عامل عفوية الرسائل الإعلامية

من جهة هناك تدفق المعلومات و من جهة أخرى إستهلاك هذه المادة الإعلامية الذي يدخل في إطار سلوك الاقتصادي.

و في الوقت نفسه، هناك عامل مؤثر يتمثل في الاعلان, وهو يعني تعميم الرسالة داخل مجموعة كبيرة جدا. فكرة لاستغلال ونشر رسائل الإعلامية لها غاية اقتصادية. فهي إستراتيجية تهدف إلى غزو السوق إن البلدان النامية المفتوحة لحرية تدفق الرسائل و المعلومات و حرية الإعلان من العالم الغربي، تكون خاضعة لتأثير الخطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها دول الصناعية الكبرى.

فهذه الظاهرة تؤدي إلى رغبة مستهلكي البلدان الفقيرة تقليد نمط عيش استهلاك البلدان المصنعة , و هذا ما يبلور فكرة :الرغبة في الاستهلاك متفوقة على الرغبة في إنتاج. فيصبح المستهلك المحلي يدعم و يستهلك المنتجات المستوردة ,ورفضه المنتجات المعلوماتية المحلية على الرغم من أنها ذات جودة مساوية أو أعلى من المنتجات الأجنبية.³

2-تأثير في الميادين والاجتماعية والثقافية

¹ la même source.-p.87

² لنظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مصمودي.- سلسلة الكتب الثقافية- كويت.-1985.-ص. 40

³ Aspect nouvel ordre mondial de l'information/Ahcen-Djaballah Belkacem, OPU.-Alger.-1980.-p.93

ومن مظاهر الهيمنة الإعلامية المعاكسة للتطور الاجتماعي والثقافي تلك الممارسات المخلة بالأخلاق والقيم الصادرة عن مؤسسات الدعاية والإعلان. ذلك أن الأشرطة الدعائية والبرامج التلفزيونية أضحت من جملة أدوات الهيمنة الثقافية والتشويه الحضاري من جراء ما تنقله للبلدان النامية من نماذج ثقافية مخالفة لقيمتها ومناهضة لأهدافها الإنمائية.

بالإضافة إلى السيطرة على تدفق الأنباء العالمي والتلاعب به تمارس البلدان المتقدمة أشكالاً أخرى من الهيمنة على مؤسسات الاتصال في العالم الثالث. في بادئ ذي بدء تمتلك تلك وسائل الإعلام عن طريق الاستثمار المباشر. ثم هناك شكل آخر للسيطرة هو اليوم أكثر حسماً بكثير إلا وهو شبه احتكار الإعلان في جميع أنحاء العالم الذي تمارسه وكالات الإعلان الكبرى التي تعمل بأسلوب شركات وسائل الإعلام العالمية، وتكسب إيراداتها عن طريق خدمة مصالح الشركات الصناعية والتجارية العالمية، التي تسيطر بدورها على عالم الأعمال. ويتمثل شكل آخر من السيطرة في التأثير الذي يستخدم في معارضة التطور الاجتماعي وتمارسه بصورة مكشوفة المؤسسات التي تعمل في الدعاية. فضلاً عن ذلك فالإعلان والمجلات وبرامج التلفزيون يمثل اليوم أدوات للسيطرة الثقافية والتنقيف من الخارج حيث ترسل إلى البلدان النامية رسائل تسيء إلى ثقافتها وتتعارض مع قيمها وتضر بأهدافها وجهودها الإنمائية.

إن الحديث عن الثقافة الجماهيرية الحديثة، يعني الإشارة إلى الترفيه الحديث، الذي يتميز أساساً بنجومية الإعلام¹، الحياة السعيدة، تعزيز القيم الخاصة بالمرأة، قصص الحب، العنف، الإثارة، الجنس... فهذه القيم المستوحاة من الثقافة الغربية من شأنها إبعاد المشاهد في البلدان النامية عن الواقع الذي يعيش فيه فتدخله في عالم غريب لا يعنيه ولا يتلاءم مع قيمه ومبادئه.

ويعترف تقرير لجنة ماك برايد بأن وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية كبيرة في تكريس هذه الأوضاع داخل مختلف المجتمعات، نتيجة تأثر الرأي العام بالصورة التي تقدمها هذه الوسائل عن المرأة وترسخها في الأذهان فهي لا تقتصر على تصوير الوضع المختل على حاله، بل تزيد في تعميق هذا الاختلال

إن اعتماد النماذج الثقافية الحديثة، يعني اعتماد النموذج الفرنسي بالنسبة للبلدان التي كانت مستعمرة من طرف فرنسا، واعتماد النموذج الإنجليزي بالنسبة للهند وإفريقيا الأنجلوساكسونية وإختيار النموذج الأمريكي بالنسبة لأمريكا اللاتينية. في المقابل، هناك محاولات من طرف البلدان النامية تعارض هذه الثقافة الغربية الدخيلة، سلاحها في ذلك الرجوع إلى الشعب وأصالته وثقافته الفولكلورية الأصيلة².

ومن اهتمامات النظام الإعلامي الجديد المتصف بالشمول استدرارك الأوضاع الإعلامية على كل الأصعدة وفي كل المستويات. وهنا يجدر بنا لفت النظر إلى أن النظام الإعلامي الجديد هو عالمي وليس دولياً إذ لمقصود من هذا النظام ليس إقرار علاقات إعلامية جديدة على مستوى الدول أو الحكومات فقط بل إقرار التدفق الحر والمتوازن للإعلام في الخارج والداخل على حد سواء وتركيز أسس متكافئة بين مختلف الأصناف الاجتماعية من حيث الجنس والعرق والمستوى الفكري والمادي. وبالتالي فإن المنادين بإقرار النظام الإعلامي الجديد يلتقون مع كل التحليلات حول الأوضاع السائدة في ميدان الإعلام الخاصة بالمرأة والمساعي الرامية إلى إقرار حقوق للمرأة متساوية مع الرجل في هذا المجال.

¹ la même source .-p.94

² Aspect nouvel ordre mondial de l'information/Ahcen-Djaballah Belkacem, OPU.-Alger.-1980.-p.96

4-التأثير من الناحية الفنية والمالية

بسبب البنى الموروثة عن الاستعمار وضآلة حجم التبادل التجاري وتهاون العلاقات الاقتصادية ما زالت المواصلات السلكية واللاسلكية بعيدة عن تحقيق الآمال بإقامة صلات أوثق وتدفق أكبر للمعلومات بين البلاد النامية. ويبدو عدم التوازن هذا بصورة خاصة في المجالات التالية:

المواصلات السلكية واللاسلكية

إن البنى والأنماط الراهنة لشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية القائمة بين البلاد النامية تقوم فقط على معايير الربح وحجم الحركة لذا تشكل عائقا خطيرا في سبيل تنمية الإعلام والاتصال. وهذا العائق يؤثر في كل من البنى الأساسية ونظام الرسوم.

وفيما يتعلق بالبنى الأساسية يلاحظ فضلا عن عدم وجود اتصالات مباشرة بين البلاد النامية أن شبكات الاتصال مركزة في البلاد المتقدمة. يمنع تخطيط البنى الأساسية الذي وضعته القوى الاستعمارية السابقة فيما يتعلق ببعض البلاد النامية أي إمكانية لإرسال المعلومات فيما وراء حدودها محطات أرضية تسمح فقط باستقبال برامج التلفزيون المنتجة في البلاد الصناعية دون إمكانية للإرسال نحو تلك البلدان. أما فيما يتعلق بالرسوم فالوضع الراهن المصمم لغير صالح الرسائل الصغيرة يشجع استمرار قبضة البلدان الغنية على خناق تدفق المعلومات. ويزداد الوضع سوءا في بعض البلاد بسبب تأجير شبكة الموصلات السلكية واللاسلكية لشركات أجنبية علة وجودها هي الاستغلال والربح وتوجيه حركة الرسائل الدولية إلى بلادها الأصلية.

التوابع الصناعية

رغم أن مؤتمر جنيف لعام 1977 حاول وضع المقومات الرئيسية لإجراء يهدف إلى منع الخروج على الاستخدام الرشيد للتوابع الصناعية فما زالت البلاد النامية مهددة بالاستخدام الفوضوي للفضاء الجوي الخارجي. قد يزيد اختلال التوازن الذي يؤثر على شبكة الموصلات السلكية واللاسلكية حاليا.

توزيع الترددات الإذاعية

تبرز اليوم صورة ملحة مشكلة تخصيص طيف الترددات وهو مورد طبيعي عالمي ولكنه محدود. والواقع أن البلدان النامية أكثر تصميميا اليوم من أي وقت مضى على أن تتحدى بقوة الحقوق التي ادعتها الدول المتقدمة لنفسها في استخدامها لطيف الترددات. كما أنها عازمة أيضا على الحصول على نصيب عادل من هذا الطيف. ومن المعروف عامة أن عددا قليلا من الدول المتقدمة تسيطر على حوالي 90% من مصدر الطيف وأن البلاد النامية وإن كانت تغطي مساحة أوسع امتدادا إلا أنها تملك قنوات أقل ما تملكه البلاد المتقدمة.

نقل المطبوعات

إن اختلال التوازن ا لملاحظ في مجال الموصلات السلكية واللاسلكية يحدث أيضا في نقل الصحف والمطبوعات:

فاتفاقية البريد العالمية تحكم تعريفات وأسعار توزيع الصحف، كما تحكم تعريفات وأسعار توزيع جميع أنواع البريد الأخرى وجميع الدول الأعضاء في اتحاد البريد العالمي ملتزمة باحترامها. وفيما يتعلق بالصحف ودون أن يغيب عن الذاكرة دورها كوسيلة للإعلام والثقافة والتعليم، تسمح اتفاقية البريد العالمية للدول الأعضاء بمنح تخفيض اختياري بحد أقصى 90% على التعريفات لمطبقة على المواد المطبوعة لكل من الصحف والدوريات والكتب والكتيبات. وبالإضافة إلى الصيغة الاختيارية لهذا التخفيض يخضع البريد الجوي لحد أدنى من الأسعار لا يشجع على نقل المطبوعات القليلة التداول أي تلك التي تنتج في البلاد النامية بالذات¹.

تجاوب الدول مع النظام العالمي الجديد للإعلام وتأثيره على تطور البلدان النامية

1- موقف الدول من النظام العالمي للإعلام

- موقف المجتمعات الغربية من النظام العالمي الجديد للإعلام

لقيت مطالب البلدان النامية لتعديل النظام الإعلامي العالمي صداها في مختلف أرجاء العالم فإنها قد أثارت على وجه الخصوص ردود فعل كثيرة ومختلفة في البلدان الغربية. من جهة هناك بعض المسؤولين الغربيين يعترفون بأن النظام القائم حاليا لم يبلغ لرجة الكمال، والدليل على ذلك المسائل المتعلقة بتدفق الإعلام في اتجاه واحد و

¹ لنظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مسمودي. - سلسلة الكتب الثقافية- كويت. -1985. ص.47

المشاكل التي تدور حول شرعية ممارسة الاحتكار في قطاع الإعلام العالمي والنفاس بشأنها في عديد من الندوات العالمية. فقد رأى بعضهم في مساعي البلدان النامية من أجل إقرار نظام عالمي جديد للإعلام عملاً مشروعاً لا تجوز مقاومته وإنما ينبغي تحديده بمزيد من التأمل والتحري .
ووصفها البعض الآخر بأنها فكرة جوفاء ليس لها مستقبل وإنما مؤامرة على الحريات من نسج أعداء الغرب يتعين مقاومتها بالرفض التام.

وترى هذه الأوساط أن الحكومات في البلدان غير المنحازة ترمي من وراء طرحها موضوع النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ومساندة المنادين به إلى بسط أيديها على أجهزة الإعلام المحلية والأجنبية المعتمدة لديها والاستحواذ عليها. وأن الشك الذي يعتري الأوساط الغربية ناتج عن اعتقادهم بأن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال الذي تنادي به الدول غير المنحازة قد يفضي إلى انحطاط في نوعية الإعلام والاتصال ويضر بحرية تدفقه . بل إنهم يذهبون إلى أبعد من ذلك بحيث يعتبرون أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال الدفاع عن حقوق الإنسان وعن قضايا السلم في العالم دون إعلام متنوع كامل حر وشجاع. ويؤكدون أن مقاومة الجهل والاضطهاد قد استلزمت قروناً قبل أن تبرز في صلب الديمقراطيات البرلمانية وسائل إعلام تتمتع بضمانات دستورية وسياسية وقانونية تجعلها في مأمن من قبضة السلطة بل وتمكنها من الاحتكام إلى الرأي العام . ومن هنا يخشى أن تكون المبادرة بمثابة خطوة إلى الوراء.

إن إقرار النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال-في رأي الغربيين- لا تيسره غلق الحدود في وجه الإعلام والاحتكار الداخلي الذي يسلط على مجاري الأخبار عند دخولها وخروجها وهم يؤكدون أن العديد من البلدان النامية تقوم بمثل هذه الممارسات بدون مراعاة لحقوق الإنسان.
لم يبق العالم الثالث مكتوف الأيدي أمام هذه الملاحظات التي كان بعضها حقاً وبعضها باطلاً . وقد تقبل بارتياح كبير ردود الفعل المسجلة في البلدان المصنعة إثر الإعلان عن انسحاب أمريكا من منظمة اليونسكو كما أن التصريحات والموافق الألمانية والفرنسية في هذا السياق لم تمر دون ملاحظة. وقد حظي تصريح السيد جون بياركوت باهتمام خاص الذي قال فيه أن العداوة التي تكنها الصحف الأمريكية لمنظمة اليونسكو مردها خشية هذه الصحف من أن يؤدي تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام والاتصال إلى القضاء على الاحتكار شبه التام الذي تمارسه في قطاع الإعلام¹

- موقف البلدان الاشتراكية

أما لينين فإنه لم يطرح الاختيارات الأولى في مجالات الصحافة والإعلام إلا في سنة 1906 حين كتب يقول: «إن الجرائد ينبغي لها أن تصبح الألسنة الناطقة بمختلف تنظيمات الحزب».
«إن حرية الكلمة والصحافة ينبغي أن تكون كاملة ولكن ينبغي أن تكون حرية التجمع كاملة هي أيضاً» وأضاف :
«فالرأسماليون يطلقون حرية الصحافة على إلغاء الرقابة وإمكانية أن تتولى جميع الأحزاب نشر الصحف كما تشاء لكن في الحقيقة ليست هذه هي حرية الصحافة ولكن حرية الأغنياء والبورجوازية لكي يغالطوا الجماهير الشعبية المضطهدة والمستغلة».

بالاستيحاء من هذه الأفكار المواقف تجاوبت البلدان الاشتراكية مع البلدان السائرة في طريق النمو في حملتها ضد الهيمنة الإعلامية التي تمارسها البلدان الغربية.
يصف ممثلو البلدان الاشتراكية موقف البلدان السائرة في طريق النمو بأنه شرعي وعادل ويرون أن من حقها الحفاظ على سيادتها في ميدان الإعلام والثقافة. والدول الاشتراكية على يقين بأنها تعمل بتعاون وثيق مع الوكالات الوطنية في بلدان العالم الثالث وذلك من أجل تحقيق عملي لتبادل متوازن وحقيقي للإعلام الحر , غير أن الوكالات الغربية وخاصة الأمريكية تعمل على مقاومة هذا التبادل الحر. إذ أنها تريد الاحتفاظ بامتيازها في توزيع الأخبار والإشراف بنفسها على مسالك الإعلام في العالم الثالث.

لنظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مصمودي.- سلسلة الكتب الثقافية- الكويت.-1985.ص.67¹

ويرى ممثلو البلدان الاشتراكية أنه بوضع حد للملكية الخاصة لوسائل الإعلام الجماهيري يضمن الحق الشرعي للاتصال. وقد صرحوا أيضا بكونهم يؤيدون مواقف البلدان السائرة في طريق النمو فيما يتعلق بمشكلة الاختلال في تداول الإعلام. وهم يقرون في اقتناع بأنه يوجد اختلال بديهي في توزيع وسائل الإعلام الجماهيري في العالم وبأن هذا الاختلال يخدم البلدان الغربية ويساندون مواقف البلدان السائرة في طريق النمو. وتذكر البلدان الاشتراكية بالمبادئ التي يجب أن يجري على أساسها تسيير وسائل الإعلام في دولها وفي الخارج وهذه المبادئ هي:

- إن حق الاتصال هو حق طبيعي للإنسان فالإعلام بالمعنى الواسع للكلمة هو خدمة اجتماعية وليس بضاعة تخضع لقوانين لعرض والطلب ودور الصحفي هو كدور الوكيل عن المواطن يتمثل هدفه على الأمد البعيد في دفع المواطنين للمساهمة شخصيا في مسار الشؤون العامة.

- إن الاحتكار في مادة توزيع الإعلام هو محاولة ترمي إلى فرض السياسة المقررة للشعوب من قبل الذين يفيدهم الاحتكار.

- إن النفاذ العادل والمتساوي إلى مصادر الإعلام هو ضرورة مطلقة وبديهية. كما أنه من الضروري دراسة الحق العالمي في الرد والتصحيح وتطبيقه عن طواعية في كل بلد وفقا للقواعد والتقاليد الصحفية المعمول بها وللهيكل التشريعية الوطنية.

إن صحفيي البلدان الاشتراكية مقتنعون بضرورة بذل جهود جديدة من طرف الدول النامية , بغية تنشيط وتكييف الإعلام ضمن العمل الرامي لتسديد حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على أشكال الاستعمار والامتيازات المغتصبة التي ما زالت قائمة في هذا الميدان. ومن جهة أخرى فقد عبروا أكثر من مرة عن تأييدهم الحازم للمطالبة بإقرار نظام دولي جديد للإعلام والاتصال. وفي رأيهم أن هذا النظام الذي يعتبر جزءا لا يحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبقية الدول.

إلا أن المطالبة «بالتداول الحر للإعلام» الذي يتبناها الصحفيون في العالم النامي تضامنا مع زملائهم الغربيين هي سلاح ذو حدين قد يخدم مصالح الشركات العالمية خصوصا بعد تطور الوسائل التقنية الجديدة كأقمار الاتصال والحواسب الإلكترونية وبالتالي فإنه ينبغي أن تعوض بمفهوم آخر يتناسب ومصالح كل البلدان¹.

3- علاقة النظام الاقتصادي الدولي بالنظام العالمي الجديد للإعلام

¹ لنظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مسمودي.- سلسلة الكتب الثقافية- الكويت.- 1985. ص. 75

إن الإنجازات التقنية التي تحققت في العقود الأخيرة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ليست موزعة توزيعاً عادلاً فيما بين أعضاء المجتمع الدولي.

إن حصة البلاد النامية من التجارة العالمية التي كانت تقتصر في عام 1950 على 32% واستمرت في الانخفاض إلى أن بلغت 18% فقط قد حددت في إطار عقد الأمم المتحدة للتنمية بنسبة 1% من الناتج القومي ولكنها لا تزال بعيدة جداً عن بلوغ هذه النسبة.

ورأت البلاد النامية في هذه الظاهرة استمراراً للهيمنة السياسية وشكلاً من أشكال الرغبة في مواصلة الاستغلال الاستعماري الجديد. وقد أعلنت الأمم المتحدة في مايو 1974 ادراكاً منها للمتضمنات الخطيرة على تآدية المهمة العاجلة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أساسه العدل وقادر على تصحيح التفاوت الصارخ الذي يتسم به النظام الحالي.

وتتضمن الإستراتيجية التي حددت العمل المشترك من جانب البلاد النامية والبلاد الصناعية في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وكان الهدف من ذلك على وجه الخصوص هو إقامة أجهزة تضمن استقرار أسعار المواد الخام وتقديم معونات رسمية للتنمية من شأنها أن تحسن مستويات معيشة سكان العالم الثالث الذين قد يشكلون غداً أسواقاً جديدة للبلاد الصناعية.

غير أن بقاء هذه النداءات الداعية إلى الإنصاف دون استجابة بل إن بعض وسائل الإعلام عارضت موقف حكوماتها التي التزمت بمبادئ النظام الجديد ورأت في ذلك النظام تهديداً خطيراً لمصالح مجتمعاتها الوطنية فسعت إلى السخرية من المبادئ التي أعلنها العالم الثالث.

وذهبت وسائل الإعلام إلى تكييف الرأي العام في البلاد المتقدمة إلى حد تفسيره من كل المطالب والطلبات التي تصدر عن العالم الثالث.

وبناء على ذلك ينبغي اعتبار إقامة نظام عالمي جديد للإعلام بمثابة لبنة أساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وبغية تحويل هذا النهج الجديد إلى واقع عملي و تمكين وسائل الإعلام من أداء مهمتها في مجال التثقيف والإعلام يتعين أن تتخذ تدابير من جانب كل من البلاد الصناعية والبلاد النامية والمنظمات الدولية المعنية على حد سواء.

أ- التدابير التي يتعين كل البلاد الصناعية اتخاذها

ينبغي أن تعي وسائل إعلام الجماهير إلى ما يلي:

- توعية الرأي العام في البلاد الصناعية وتشجيعه على إيلاء مزيد من الاهتمام لطلبات العالم الثالث وتحمل التغييرات الناجمة عن هذا النظام الجديد.
- دعم روح المشاركة بين الأمم وتبصير الرأي العام الوطني بترابط مصالح البلاد الغنية والبلاد الفقيرة والعمل على أن يدرك أن أمن البلاد المتقدمة يتوقف على ذلك.
- تشجيع الصحفيين في البلاد الغنية أن يركزوا على الأنباء التي تلقي الضوء على المشكلات الحقيقية التي ستواجه المجتمع الدولي-كالجفاف في منطقة الساحل مثلاً-والتي يتطلب حلها تضافر جميع الجهود.

ب- التدابير التي يتعين على البلاد النامية اتخاذها:

نظراً لما يتسم به الوضع الراهن من جورٍ فهو يتطلب أن تعمل البلاد النامية بدأب على المستوى الأفقي من أجل توحيد مواقفها وتدعيم وسائل الاتصال بها وإسماع صوتها في مجتمع الأمم.

- وبناء على ذلك ينبغي لهذه البلاد أن تسعى إلى تنمية تداول المعلومات الاقتصادية داخل مناطقها من أجل تعبئة الرأي العام والحصول على مساندة فيما يتعلق بأنشطة التنمية.
- وطاً لما أن وجود شبكة معلومات اقتصادية هو مفتاح نجاح أكثر اقتصاديات تقدماً اليوم فمن المحتم للبلاد النامية أن تعزز شبكة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بها.

-وأخيراً فمن الأهمية القصوى إدخال قطاع الاتصال والإعلام في إطار التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيد الدولي:

ينبغي في نفس الوقت الذي تبذل فيه الجهود من أجل إصلاح دوائر الإعلام الاقتصادي القائمة حالياً وتنمية التعاون بين وسائل إعلام البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

-تشجيع المنظمات الدولية ولا سيما مركز الإعلام الاقتصادي والاجتماعي على تقديم المساعدة من أجل إقامة وتنمية الشبكات الوطنية للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية التي ما زال اتساع نطاقها في العالم الثالث غير كاف.

-وينبغي دعم الدور الذي يضطلع به المركز في مجال الإعلام الاقتصادي عن طريق تزويده بالبنى الضرورية التي تتيح له أن يعمل كوكالة أنباء اقتصادية واجتماعية رئيسية تقوم على خدمة وسائل إعلام البلاد النامية.

-وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يكلف بأن يسترعى انتباه المجتمع الدولي إلى جميع أوجه تشويه الأنباء فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

-وينبغي تشجيع البلاد النامية بمساعدات المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية التي تساند مطالب العالم الثالث على التعاون على إقامة بنى للإعلام الاقتصادي ويعهد إلى هذه البنى التي يمكن أن تتضمن مثلاً بنكا

للبيانات بتنمية تداول المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد العالم الثالث التي في حاجة ماسة إليها وينبغي أن تقدم المساعدة أيضاً عن طريق جهود مستمرة ومتعددة الأشكال من أجل زيادة الوعي بمشكلات العالم الثالث

الاقتصادية في البلاد المتقدمة, وأن تساهم بذلك في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يتطلع العالم إليه بصبر نافذ.

-ويحسن تنظيم اجتماعات بين الصحفيين والمسؤولين عن الإعلام حتى يمكن تعزيز فهم أفضل للمتطلبات النظام الاقتصادي الجديد .

-كما ينبغي تنظيم جولات دراسية ترعاها الأمم المتحدة ويقوم بها الصحفيون الغربيون في البلاد النامية وأيضاً صحفيو البلاد النامية في البلاد الصناعية.

-وينبغي عقد مؤتمرات سنوية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجمع بين المسؤولين عن الإعلام في البلاد النامية والبلاد المتقدمة بغرض مناقشة سبل ووسائل تحسين الحوار الذي يجب أن يفضي إلى القمة نظام

اقتصادي دولي جديد¹.

¹نظام الإعلام الجديد/ مصطفى مصمودي.- سلسلة الكتب الثقافية- كويت.- 1985.-ص.113

تطبيق النظام العالمي الجديد للإعلام و الاتصال على أرض الواقع

1-واقع النظام العالمي الجديد للإعلام : بين الأمل و الخيبة

إن الحديث اليوم عن النظام العالمي الجديد للإعلام الذي نادى به دول عدم الإنحياز في السبعينيات يكون باستعمال فعل ماضي ناقص, حيث أن:

- هيمنة واحتكار دول الشمال للإعلام , خاصة إبان حرب الخليج 1-2 و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001
- إنهيار المعسكر الإشتراكي و سقوط جدار برلين
- إحتكار البلدان الغربية تكنولوجيا الإعلام و الإتصال
- ظهور الأنترنت كأحدث تكنولوجيا الإعلام و الإتصال
- نقص الخبرات الفنية و المهنية و المنشآت كذا الخاصة بمجال الإعلام في الدول النامية
- تمسك البلدان الغربية بمبدأ الإنتقال الحر للمعلومات " free flow of information "
- وقوع إعلام البلدان النامية تحت ضغط و رقابة و احتكار السلطات السياسية للبلاد
- إعتبرت البلدان الغربية , النظام العالمي الجديد للإعلام خدعة و وسيلة تسيطر بها الحكومات الديكتاتورية على شعوبها و تراقبهم
- رفض دول الغرب (بصورة ضمنية) مساعدة الدول النامية للنهوض بقطاع الإعلام (تبادل خبرات, تكوين إطارات...)

كل هذه الأسباب و غيرها حالت دون تحقيق أمنية الدول النامية في إقامة نظام عالمي جديد للإعلام. كما أن حرب الخليج الأولى و الثانية و أحداث 11 سبتمبر 2011 , كانتا بمثابة قطيعة في تاريخ وسائل الإعلام, فطغت الدعاية و الإعلام الكاذب (نفس سيناريو الحرب العالمية الأولى و الحرب الباردة) من خلال قنوات BBC .CNN

ففي عام 1990 , بدأت فكرة نظام العالمي الجديد للإعلام تنسحب من قائمة إهتمامات منظمة اليونسكو . و بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا من منظمة اليونسكو بحجة عدم تنظيم سوق الإتصالات, و بظهور الأنترنت كوسيلة إعلام و إتصال (و بظهوره ظهرت مشاكل أخرى , كأخلاقيات, الرقابة ...), إضافة إلى ذلك إبعاد منظمة اليونسكو من ساحة إقتصاديات الإعلام العالمي « Les enjeux de l'économie de la communication » , أصبح الحديث عن " إستراتيجيات الجديدة للإتصال" عوض عن النظام العالمي الجديد للإعلام و الإتصال (1), و من ثم وضحت منظمة اليونسكو بدقة الأهداف المسطرة لهذا الغرض و هي:

- تشجيع حرية تنقل المعلومات على الصعيد الوطني و الدولي (مبدأ دول الشمال)
 - إعطاء الدول النامية إمكانيات أكبر للمشاركة في عملية الإتصال
 - تأهيل البث الواسع و المتوازن للإعلام بين دول الشمال و الجنوب.
- و بالتالي دخل النظام العالمي الجديد للإعلام في غيبوبة , وأصبح تقرير ماك برايد مرجع مهم لحرية تنقل المعلومات. و في فيفري 1990, و بمبادرة من منظمة اليونسكو إتقى بلدان الشمال و الجنوب حول مائدة مس تديرة لإعادة النظر في النظام العالمي للإعلام على ضوء المعطيات الجديدة. و على حد قول ألان مودوكس "

النظام العالمي الجديد للإعلام و الإتصال لم يختفي من مذكرة منظمة اليونسكو بسبب رفض البلدان الانجلوساكسونية، بل إختفى برغبة مطلقة من البلدان الأعضاء" (2) . إن الإختلال في توازن الإعلام بين دول الشمال و الجنوب بات واقعا لا يمكن تجاهله، و لا الإستمرار فيه. فكانت هناك محاولات عديدة من طرف الدول النامية بمساعدة منظمة اليونسكو، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي لتجاوز هذا الوضع و الخلاص من الهيمنة الأجنبية للإعلام و الإتصال. نذكر على سبيل المثال إنشاء وكالة أخبار إفريقية PANA، و في مصر middle east news agency في برازيل Global في الأرجنتين clarin لكن و ما يعاب على هذه المنشآت دائما تحت ضغط و رقابة الأنظمة السياسية و الحكومات الديكتاتورية، و أقل ما يقال على هذا الإعلام أنه نغلق و موجه.

فكانت البلدان الأنجلوساكسونية عبر قنواتها مثل BBC, CNN النافذة الوحيدة التي تطل على العالم، فكانت توصل للعالم ما تريد هي إيصاله وفق وجهة نظرها و سياستها، حسب ما يخدم مصالحها، و دون إعطاء الكلمة للطرف الآخر لأدلاء برأيه أو وجهة نظره. فكان الإعلام في خدمة الدعاية و الوشاية و المعلومات الكاذبة (إثر حرب الخليج).

إلى أن حدثت المفاجئة في عام 1996 في قطر بميلاد قناة الجزيرة كإعلام مضاد للتدفق الغربي، شعارها حق المواطن في إلام ديمقراطي، حر و نزيه. و كان من بين أهداف إنشاء هذه القناة:

- وضع حد لهيمنة القنوات الأجنبية على الإعلام العالمي أو المحلي
 - فضح عيوب الإعلام الغربي، و تزييفه للحقائق و تضخيمها خدمة مصالحه الخاصة
 - فضح الحكومات المتسلطة في البلدان العربية و النامية
 - إعطاء نظرة جيدة عن الإعلام العربي بتغطية كاملة للأحداث باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، صحفيين ومراسلين ذو خبرة عالية
 - برهنة أن العرب هم كذلك قادرين على إنشاء قنوات فضائية تنافس القنوات الأجنبية. نفس المؤهلات، نفس الاحترافية و درجة عالية من الكفاءة
- فأصبحت قناة الجزيرة قناة يشاهدها كل العرب، بل الغرب أيضا، حتى أصبح من الطبيعي ترديد عبارة: "العالم يشاهد cnn، لكن cnn تشاهد الجزيرة"¹

و لبحث وضعية الإعلام العالمي في ظل هذه المتغيرات الجديدة و المتجددة، إنعقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات 1-2 في جنيف 2003 ثم في تونس عام 2005، قصد دراسة المعطيات الجديدة و الرهانات المتعلقة بالإعلام و الإتصال العالمي نذكر من بينها: ضرورة إستعمال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال من طرف جميع الدول (شمال و جنوب)، تعدد اللغات و الثقافات، وضع تكنولوجيا الإتصال في خدمة الإقتصاد، الثقافة... كما ناقشت هذه القمة بعض المسائل التي وردت في تقرير ماك برايد مثل توازن بين المنفعة العامة و المنفعة التجارية. و في قمتي كوبا عام 2006 و شرم الشيخ عام 2009، باركت الدول عدم الإنحياز القمة العالمية لمجتمع المعلومات (التي أخذت بعين الإعتبار بعض القيم و المبادئ التي ناد بها النظام العالم الجديد للإعلام). و من ثم دخل النظام العالمي للإعلام و الإتصال الذي نادته به هذه الأخيرة في سنوات السبعينات في تعداد الموتى.

2- تحرير قطاع الإعلام و الإتصال: التجربة الجزائرية

¹ Al-Jazira, un nouvel ordre mondial de l'information - Claude Moisy, site : [http:// www.revue-medias.com/Al-Jazira-un-nouvel-ordre-mondial](http://www.revue-medias.com/Al-Jazira-un-nouvel-ordre-mondial).

من بين أهم خصائص الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال هو التبعية المطلقة للإقتصاد الفرنسي. لكن سرعان ما تيقنت الدولة الجزائرية من ضرورة تغيير الوضع و تحرير إقتصاد و ثقافة و إعلام البلاد من قبضة المستعمر. مدركة أن الإستقلال السياسي وحده لا يكفي.

مباشرة بعد الإستقلال, سجلت الجزائر عدة محاولات (معضمها كللت بالنجاح) للتخلص من بقايا الإستعمار الفرنسي, خاصة في مجال الإعلام و الإتصال, و من أهم ما قامت به الجزائر في هذا المجال:

- تبني المذهب الإشتراكي بمثابة الحل للقضاء على الإحتكار
- تطبيق مبادئه أدى منذ 1962 إلى إبعاد الصحافة الفرنسية المكتوبة المتواجدة في الجزائر. بالإضافة أيضا إلى إبعاد وكالة الأنباء الأجنبية (United presse – France presse) لصالح وكالة الأنباء الوطنية في 1963, التي كان لها إحتكار بث الأخبار عبر الوطن.
- إستبدال فرنسا V هوائية جهوية للإذاعة و التلفزيون الفرنسي بالإذاعة و التلفزيون الجزائري.
- في 1964, إستبدال Havas-Algerie التي كانت محتكرة سوق النشر, بالوكالة الوطنية الجديدة للنشر و الإشتار, كانت تعمل تحت وصاية الحزب أولا ثم بعدها وزارة الإعلام.
- في عام 1967, إعطاء مهمة توزيع الصحافة الأجنبية إلى المؤسسة الوطنية للنشر.
- و أخيرا إنشاء الديوان الوطني للتجارة و الصناعة سينيماتوغرافية, الذي أنيطت له مهمة توزيع الأفلام. ويمكننا اليوم الحديث عن تحرير كلي للإعلام و الإتصال, خاصة من الناحية المنشآت¹.

الخاتمة

إن تجربة قناة الجزيرة تفتح المجال لعد أفضل, و فيها بوادر لصيغة نظام عربي جديد للإعلام بهدف الحد من اختلال التوازن القائم بين الإعلام في الدول الكبرى المتقدمة وبين إعلامنا العربي فلا يغيب عن بالنا تلك الفجوة التي تفصل بيننا وبين البلدان المتقدمة. ونحن ندرك أن الإعلام المتطور يقوم على أجهزة إعلامية ووسائل اتصال متطورة وهي مرحلة لم تبلغها الأمة العربية والبلدان النامية بعد. وإذا كانت الضرورة تلجنا و غيرنا من بلدان العالم الثالث إلى الدول المتقدمة. لانتفاع بتقنياتها فإن نوع العلاقة التي تتعقد بين هذه الأطراف ينبغي أن تقوم على مبادئ العدل و تكافؤ الفرص الإعلامية بين الدول.

إن لنا مآخذ على النظام الدولي الراهن للإعلام ولكن ذلك لا يحتم علينا إغلاق الأبواب دون هذا الإعلام ولا فتحها على مصراعيها بل يجب أن نأخذ منه بالقدر الذي يبقى لنا على قيمنا و يحفظ لنا شخصيتنا القومية ولا يعرضنا للمسوخ أو تشويه الهوية الثقافية.

ولئن كان الإعلام العربي يشكو من ضعف مؤسساته و من قلة العناصر البشرية المختصة و المدربة فإنه يشكو أيضا من تسلط الرقابة عليه و من التضيق على العاملين فيه. وإذا كان بعض الحل يكمن في تدريب الإعلامي و رفع مستوى تأهيلهم المهني و التزام الأساليب العلمية في كل ذلك فإن البعض الآخر من الحل يكمن دون شك في إتاحة الحرية للمؤسسة الإعلامية و للعاملين فيها على السواء. وليست الحرية التي ندعو إليها إلا الحرية المسؤولة التي تنبذ الفوضى و تفسح المجال و اسعا أمام الحوار الديمقراطي المرن حيث تنضج الأفكار و القرارات بعد طول روية و إمعان نظر و تداول في الأمر يضع مصالح الأمة العربية و الحفاظ على قيمها و أصالتها في المقام الأول.

¹ Aspect nouvel ordre mondial de l'information/Ahcen-Djaballah Belkacem, OPU.-Alger.-1980.-p.45

قائمة المراجع

- النظام الإعلامي الجديد/ مصطفى مصمودي.- سلسلة الكتب الثقافية- كويت.-1985.

-Aspect nouvel ordre mondial de l'information/Ahcen-Djaballah Belkacem, OPU.-Alger.-
1980

-Médias, liberté d'expression et droit à la communication dans la société de
l'information/Marc Raboy
annuaire français de -Nouvel ordre mondial de l'information et communication/Serge Sur, in :
droit international,vol.27, 1981, p55(www.persée.fr)

-Al-Jazira, un nouvel ordre mondial de l'information - Claude Moisy , In : La revue- média ;
n°3 . disponible sur site : www.revue-medias.com/Al-Jazira-un-nouvel-ordre-mondial,85.html

